بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾

المكتب الإعلامي
لحزب التحرير
ولاية تركيا

حزب التحرير
HIZB UT TAHRIR

الأربعاء، 20 شوال 1439هـ | 2018/07/04م | رقم الإصدار: ت.ر/ب.ص/2018 / م.إ 008

بيان صحفي

نظام الإسلام هو الذي يحمي أطفالنا وليس حكم الإعدام!

(مترجم)

بعد غياب الطفلة (أيلول ياغلي قره) ابنة الثماني سنوات، والعثور على جثتها بعد ثمانية أيام، عثر على جثة الطفلة (ليلى أيدمير) البالغة ثلاث سنوات ونصف والتي فقدت في أول أيام عيد الفطر بعد ثمانية عشر يوماً. وفي أعقاب هاتين الحادثتين عاد إلى الرأي العام موضوع عقوبة الإعدام باعتبارها عقوبة رادعة. ووفق الدراسات التي قامت بها مؤسسة الإحصاء التركية فإن المشكلة ليست منحصرة بقضيتي ليلى وأيلول اللتين أثارتا الرأي العام. فبينما بلغ عدد الأطفال المفقودين المبلَّغ عنهم ببلاغات رسمية ١٠٤ آلاف و٥٣١ طفلاً بين عامي ٢٠٠٨ – ٢٠١٦ وفقاً للبيانات العدلية لمؤسسة الإحصاء التركية؛ تجاوز عدد الأطفال الذين هربوا من بيوتهم إلى الشوارع ٢٦ ألفاً و١٦٨ قاصراً. ووفقاً لبيانات وزارة العدل عام ٢٠١٨ بلغ عدد دعاوى الاستغلال الجنسي للقاصرين ١٦ ألفاً و١٣٥ قضية عام ٢٠١٠، و١٦ ألفاً و٩٥٧ قضية في عام ٢٠١٥، و١٥ ألفاً و٥١ في عام ٢٠١٦، و١٦ ألفاً في عام ٢٠١٧.

ولئن كانت الغالبية العظمى من الشعب غافلة عن هذه الإحصائيات؛ فإنه لا يمكن التفكير في غياب هذه الإحصائيات عن المسؤولين. ولم يكن من هؤلاء المسؤولين سوى استغلال الدعوة إلى استئناف عقوبة الإعدام التي تحولت إلى رأي عام على هامش هذه الحوادث المشؤومة لحصد المزيد من الأصوات في الانتخابات، واستغلوا في ذلك تطلعات الناس. وهؤلاء المسؤولون يدركون جيداً أن عقوبة الإعدام وحدها لن تحل هذه المشكلة. كما أن هؤلاء المسؤولين عاجزون عن إرادة استئناف العمل بعقوبة الإعدام بسبب التزامهم بقوانين الاتحاد الأوروبي.

إن هذا النظام الذي تأسس على قيم النظام الرأسمالي الغربي، ويعتبر العلمانية في تنظيم المجتمع ضرورةً وأساساً لا يمكن الاستغناء عنه؛ لا يمكنه أن يكون حلاً للمشاكل ولو استأنف عقوبة الإعدام. ولو كانت عقوبة الإعدام حلاً لهذه المشاكل لما كانت أمريكا التي تطبق الإعدام؛ تحتل الصفوف الأولى في قضايا التحرش والاستغلال الجنسي. فالمشكلة أكبر من أن تحل بإعادة العمل بحكم الإعدام، بل المشكلة هي هذا النظام الرأسمالي العلماني بذاته، ونظام الإسلام هو الذي يحمي أولادنا، وليس العودة إلى عقوبة الإعدام.

ولا يمكن تطبيق نظام الإسلام بقوة القانون كما في الشيوعية ولا بفتح الباب أمام الحريات كما في الرأسمالية. ولا يوجد نظام غير نظام الإسلام استطاع أن يؤمّن للمجتمعات التي تطبقه السعادة والطمأنينة والرفاه. فحيثما يطبق نظام الإسلام تظهر الاستقامة التي توجبها الخشية من الله في أفراد المسلمين، ويهيمن شعور الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على مجتمعهم، وينتج عنهما التعاون مع الذين يتولون السلطة التي تطبق أحكام الإسلام. ولذلك جاء الإسلام بنظام موافق لفطرة الإنسان، مقنعٍ للعقل، ومطمئنٍ للقلب. والنظام العلماني الرأسمالي المطبق في تركيا هو نظام مخالف لفطرة الإنسان، مفسد لعقله ونسله، يبعث في القلب الخوف والقلق.

ولذلك كان تطبيق نظام الإسلام وإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة التي توجد السعادة وتحفظ الأرواح والأعراض والأموال في المجتمع من جديد، وتحمي فلذات أكبادنا، فرضاً على المسلمين، وضرورة لحماية مجتمعهم.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في ولاية تركيا

موقع حزب التحرير
www.hizb-ut-tahrir.org
موقع المكتب الإعلامي
www.hizb-ut-tahrir.info
موقع الولاية: http://www.hizb-turkiye.org
البريد الإلكتروني: bilgi@hizb-turkiye.org